المضمون الاقتصادي للنموذج التنموي (3-1)

أ.د/ محمد أحمد الأفندي*

كنت في المقال السابق قد عرضت المضمون الاجتماعي للنموذج التنموي في مقالين متتابعين، وأخصص هذا المقال لعرض المضمون الاقتصادي للنموذج التنموي الجديد من خلال مقاربة مكونة من ثلاثة أبعاد رئيسية وهي :

الانتقال وتعددية قطاعات الملكية الاقتصادية والبرامج الاستراتيجية الاقتصادية. وحيث يتطلع الشعب اليمني إلى ما سيقرره الحوار الوطني الشامل من رؤى وسياسات لبناء اليمن الجديد فإنه قد آن الأوان لإحداث تحول وانتقال حقيقي في بنية الاقتصاد الوطني من اقتصاد ريعي يعتمد على النفط بصورة أساسية إلى اقتصاد انتاجي حقيقي يقوم على تنوع مصادر الدخل والإنتاج وحشد الموارد الذاتية لتحل محل الموارد الخارجية تدريجياً إضافة إلى تعميق ثقافة الإدخار والاستثمار بغية تكوين طاقات إنتاجية جديدة وكبيرة وترشيد ثقافة الاستهلاك العام والخاص.

فالاقتصاد الوطني ما زال يولد نمواً اقتصادياً ضعيفاً وغير مستدام ويعتمد على النفط بصورة رئيسية ، ويعاني كذلك من اختلالات كبيرة بين قطاعات الإنتاج السلعي وقطاعات الإنتاج الخدمي.

إن عملية التحول إلى الاقتصاد الحقيقي تتطلب:

*التركيز على القطاعات الأكثر إنتاجية والواعدة. وبما يمكن من تحقيق فرص عمل منتجة تقضي على البطالة وتلبي الحاجات الأساسية للمواطنين.

* الإنفاق على القطاعات الاجتماعية باعتباره استثماراً في رأس المال البشري.

* * أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء – عضو الحوار الوطني الشامل – رئيس المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية.

ويعتمد انجاز هذا المضمون على نسق تعاوني فاعل وتكاملي بين قطاعات الملكية الخاصة في إطار التعددية الاقتصادية لقطاعات الملكية الاقتصادية، وتحديد الأدوار مع مراعات المرونة في طبيعة الأدوار كما يعتمد على نسق أخلاقي من منظومة القيم تأتي في مقدمتها الحرية الاقتصادية المسئولة الناظمة لدور الأسواق في تخصيص الموارد واستخداماتها وفي ظل قيمة التعاون والشراكة التي تنظم أدوار قطاعات الملكية الاقتصادية الخاصة والعامة والمختلطة والأهلية والتعاونية في انجاز الأهداف والمقاصد الأساسية للاقتصاد الوطني.

فالقطاع الخاص يتوفر له دور رائد وميزة نسبية في مجالات الإنتاج السلعي – الزراعي والسمكي والصناعي التحويلي والسياحة وفي الشراكة أيضاً مع القطاع العام في مجالات الخدمات الأساسية ومجالات التنمية البشرية وكذلك في الشراكة مع القطاع الأهلي الخيري في مجالات التنمية الاجتماعية ومجابهة مشكلتي الفقر والبطالة، كما تتوفر له فرص في الاستثمار في مجالات الإنتاج التقني والمعرفي، وحتى يكون دور القطاع الخاص فاعلاً وكفؤاً فإنه لا بد أن يقوم على أساس الحرية الاقتصادية التي من شأنها أن تحقق تنافسية قوى السوق النافية للاحتكار.

ويتوفر للقطاع الخاص كذلك فرص واسعة في إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تمكن من استيعاب العمالة وتنمية الإنتاج القابل للتصدير وبالتركيز على القطاعات الأكثر إنتاجية.

إضافة إلى فرص المشاركة مع القطاع العام من خلال الاستثمار المشترك الذي يعرف بالقطاع المختلط وذلك في مجالات إنتاج السلع أو الخدمات العامة والتي تُعرف اقتصادياً على أنها سلع عامة ذات أغراض مزدوجة كالتعليم والصحة والكهرباء.

ويمكن أن تتأسس الشراكة وفقاً "للملكية الدوارة" التي تقوم على أدوات التمويل والاستثمار الإسلامي التي عرضتها في مقال سابق.

كما يمكن أن تتم هذه الشراكة مع القطاع العام من خلال الإدارة دون التملك أو الإنشاء والتشغيل، ونقل السيطرة (Bot) ومن خلال أيضاً بيع الحكومة لحصص من أسهمها في الشركات أو المؤسسات العامة للحصول على موارد مالية تمكنها من زيادة الطاقة الإنتاجية لهذه المشروعات.

ومن جانب آخر ، لا يمكن للقطاع الخاص أن يتجاهل مبدأ العدالة الاجتماعية، فاستدامة أعمال القطاع الخاص مرهون بتعظيم المصالح والمنافع المشتركة بين القطاع الخاص والمجتمع. فلا يكفي أن يعظم القطاع الخاص ربحيته وعائده على رأس المال مالم كذلك يحصل العاملين على الأجر المناسب والعادل، ولن يكون هناك نمواً قابلاً للاستدامة في المدى المتوسط والطويل ما لم تكن الشراكة بين رأس المال والعمل في إطار القطاع الخاص قائمة على أساس العدل وإلا فإن علمية التنمية لن تؤدي إلا إلى مزيد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، التي منها ارتفاع نسب الفقر والبطالة، إن نجاح القطاع الخاص مرتبط بمستوى نمو دخل أفراد المجتمع الذي يحدد بدوره نمو أعمال القطاع الخاص.

وبطبيعة الحال، فإنه لا يمكن إغفال العلاقة المعتلة المرتبطة بالشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص التي كانت سمة العقود الماضية ، فقد ظلت الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص محل التباس وتجاذب اقتصادي وسياسي، فمن الناحية النظرية يؤكد الدستور اليمني، والتشريعات الاقتصادية على دور قائد وكبير للقطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هذا الدور ظل ملتبساً في الممارسة العملية ، فما زالت هناك ضبابية كبيرة فيما يتعلق بتوزيع الأدوار بين القطاع الخاص ودور الدولة، لقد انسحبت الدولة من مجالات كثيرة وتركت العبء على القطاع الخاص. تقليدياً القطاع الخاص يعمل في قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة ويساهم بتشغيل نحو 90 % من القوى العاملة، إلا أن إسهامه في تكوين الناتج يتضاءل من فترة إلى أخرى، فقد انخفض من 60% في العام 95م إلى 44% في الفترة 2001م2003-م، قبل أن يرتفع إلى 50 % في الفترة 2009م، ومن جانب آخر تركزت مجالات الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص على قطاعات البنية التحتية، والتعليم، والصحة، والرعاية الاجتماعية، إلا أن تقييم مستوى فعالية هذا النوع من الشراكة يشير إلى تعثرها وتباطئها لاعتبارات وأسباب مختلفة، منها: ضعف البنية التحتية وتدهورها المستمر، مما يسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وإضعاف تنافسية القطاع الخاص اليمني. وهذه المشكلة ترتبط بمسألة أخرى هي اعتماد القطاع الخاص على الإنفاق العام الاستثماري للدولة، الذي انخفض كنسبة من إجمالي الموازنة إلى أقل من 20% في بعض السنوات، مما أضعف كثيرا البنية التحتية، ومن جهة أخرى فإن تدهور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، في السنوات الماضية مثل تقلبات سعر الصرف والفائدة، وتصاعد التضخم، قد شكل مناخاً طارداً للاستثمار، ووضع عوائق إضافية أمام الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة ، فتدهور هذه المؤشرات يكبح المنافسة في السوق، ويحجم توسع الاستثمارات الخاصة، ويركزها بأيدي قلة من المستثمرين ، مما جعل النشاط الاقتصادي الخاص رهينة الاحتكار، وقد كان ذلك مدمراً للشراكة بين القطاع الخاص والدولة. ولا يستثنى من ذلك البعد السياسي للشراكة التي لم تكن مشجعة لشراكة فاعلة لاعتبارات منها: غياب رؤية واضحة وجادة للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، فقد هيمن على هذه الشراكة النزوات السياسية الانتهازية، كما بدى ذلك في تكوين شراكات مشبوهة بين بعض رجال القطاع الخاص ومتنفذين في السلطة، في إطار سياسة الجمع بين السلطة والتجارة التي أصبحت من أبرز مظاهر الفساد المتصاعد في اليمن.

كما لم تكن السياسات الاقتصادية للدولة واضحة ومفهومة للقطاع الخاص، لأنه لم يشارك كمؤسسة مستقلة وفاعلة في صناعتها أو مناقشتها، وما كان يتم من مناقشات أو لقاءات فغالباً ما تنتهي إلى تسويات تحكمها الاعتبارات السياسية الانتهازية وليس الاعتبارات الاقتصادية للشراكة، ومما لا شك فيه أن تذبذب هذه الشراكة ، ومعوقات بناء شراكة صحيحة، قد كان له أثر سلبي على مصداقية شراكة الحكومة الخارجية، حيث ألقت بظلالها على مصداقية السياسات الاقتصادية الحكومية. حيث نظر القطاع الخاص الأجنبي أن هناك معوقات أخرى للشراكة، منها استشراء الفساد، وعدم الاستقرار، وضعف القضاء وجهاز التمويل، وتدني مهارات القوى البشرية ، وكذلك منافسة الموانئ الأخرى للمنطقة الحرة بعدن.

وعلى أية حال، فإن المشكلات المرتبطة بشراكة الحكومة مع القطاع الخاص تؤثر سلباً على شراكة اليمن الخارجية من جوانب مختلفة، فالمناخ الضعيف للاستثمار وغير المواتي، يرسل إشارة سلبية لبناء شراكة مثمرة بين القطاع الخاص المحلي والقطاع الخاص الأجنبي، كما أن البيئة السياسية المحفوفة بالمخاطر تعزز حالة عدم اليقين والتأكد، مما سبب تدني تدفقات الاستثمارات الخاصة الأجنبية، وكان لتغييب إشراك القطاع الخاص في اتفاقيات التعاون الإقليمي والدولي، أن اتسعت فجوة الشراكة والتعاون بين القطاع الخاص المحلي والقطاع الخاص الأجنبي، وهذا ما بدا واضحاً في أن الاستثمارات الخاصة الأجنبية مازالت محدودة في القطاعات الإنتاجية والخدمية وفي المناطق الحرة، وفي القطاعات الواعدة في الاقتصاد اليمني. (في مقالنا القادم سنتناول دور الدولة في النموذج التنموي الجديد).

*** أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء - عضو مؤتمر الحوار الوطني الشامل - رئيس المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية**

من السبت إلى السبت

الدول المتعاهدة والدول التعاهدية

أحمد إسماعيل الأكوع

★ .. من خلال القانون الدولي نستطيع التعرف على طبيعة الدول (المتعاهدة) وفي هذه الصورة من الاتحاد التعاهدي تحتفظ كل الدول الأعضاء في الاتحاد بكامل سيادتها الداخلية والخارجية..

ولا تخرج عن كونها مجرد مؤتمر تتقرر فيه السياسة العامة للتعاهد ويلاحظ أن نظام الدول المتعاهدة يكون نظاماً مؤقتاً في الغالب كما حدث بالنسبة لجمهوريات أمريكا الوسطى عام 8981م وللاتحاد الجرماني قبل ذلك وتنقلب الدول المعاهدة إلى دولة تعاهدية وهو ما تم بالنسبة لسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية فما هي صورة الدولة التعاهدية؟ في هذه الصورة من الاتحاد التعاهدي تنازل الدولة الداخلة في الاتحاد عن كل سيادتها الخارجية وعن بعض سيادتها الداخلية إلى الهيئة المركزية التي ينشئها التعاهد ..وتعتبر هذه الهيئة حكومة بالمعنى الصحيح مستقلة عن حكومات الدول الأعضاء ومسيطرة عليها وعلى رعاياها بصفة مباشرة فلها أن تمارس جزءاً من سيادتها الداخلية ولها من القوة المركزية ما يكفل لها تنفيذ ما تصدره من قوانين وما تتخذه من قرارات ولها وحدها تولي الشؤون الخارجية نيابة عن مجموعة الدول الأعضاء فهي التي تبعث بالممثلين الدبلوماسيين وتقبلهم وهي التي تنشئ العلاقات الدولية مع الدول الأجنبية وهي التي تعقد المعاهدات وتعلن الحرب وتبرم الصلح وبذلك تعتبر شخصا دوليا قائما بذاته تندمج فيه شخصية كل الدول المتعاهدة فضلا عما تقدم بأن لها دستور عام مشترك ينظم علاقات الدول الأعضاء فيما بينها وعلاقتها بالحكومة التعاهدية وبين مدى اختصاصات كل من هذه وتلك بينما أن علاقات الدول المتعاهدة تنظمها عادة ذات المعاهدة المبرمة بينها.

أمثلة الاتاد التعاهدي

★ من دول الاتحاد التعاهدي الموجودة حاليا سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل والارجنتين وكانت الجمهورية العربية المتحدة إحدى هذه الدول خلال فترة وجيزة في الزمان ويرجع تاريخ الاتحاد السويسري إلى أواخر القرن الثالث عشر .. وكان في بادئ الأمر مكونا من ثلاثة أقاليم اتحدت فيما بينها للدفاع عن مصالحها المشتركة وأخذ الاتحاد يتسع حتى أصبح يضم ثلاث عشرة مقاطعة فلما قامت الثورة الفرنسية واتسع نطاق نفوذ حكومة الجمهورية فرض على سويسرا دستور موحد سنة 1798م جعل منها دولة بسيطة باسم الجمهورية السويسرية وقد تنبه نابليون فسمح لسويسرا بأن تعود إلى النظام التعاهدي الذي هو نظامها أما الولايات المتحدة الأمريكية كانت حتى سنة 1776م مستعمرات انجليزية ثم انفصلت عن انجلترا وأعلنت استقلالها وعقدت بينها في العام الثاني ميثاقا أصبحت بمقتضاه دولا متعاهدة باسم الولايات المتحدة الأمريكية فاجتمع ممثلوها في مؤتمر فيلادفيا سنة 1787م وأقروا استبدال ميثاق التعاهد بدستور جديد يجعل منها دولة تعاهدية ذات حكومة مركزية.

شعر

★ لأبي حسن النعيمي البصري أحد مشائخ القرن الخامس:

إذا اعطشتك أكف اللئام
كفتك القناعة شبعا وريا
فكن رجلا رجله في الثرى
وهامة همته في الثريا
أبيا بنفسك عن باخل
تراه في يديه أبيا
فإن أراقه ماء الحياة
دون إراقة ماء المحيا

التغيير بالصدمة ومراكز القوى

عارف الدوش

لقد كانت سياسة التغيير"بقص الأجنحة" ضرورة قبل عام كون المؤسسة العسكرية والأمنية منقسمة والسلاح منتشراً بشكل مخيف والقوات الضاربة بيد أقرباء صالح وكان هناك توجس من إعادة الأمور إلى المربع الأول وانفجار الوضع في أي لحظة، أما اليوم بعد صدور قرارات الهيكلة فإن التروي والتأني والتأخير في اتخاذ قرارات التعامل بحسم وجدية مع المجرمين والخارجين على القانون يفتح شهية القوى المتربصة بالتغيير والتي تهادنه للقيام بممارسات أكثر جراءة في إضعاف السلطة والدولة.

< في الـ 6 من مارس 2012م كتبت مقالاً في صحيفة «الجمهورية» بعنوان "الرئيس هادي، التغيير بقص الأجنحة"، تناولت فيه بعد الشرح لنموذجي التغيير بالصدمة وبالتوافق بيان أن التغيير بالصدمة الذي يؤدي إلى التغيير الجذري غير مسموح به في اليمن، وأن الرئيس هادي خلال المرحلة الانتقالية التي تنتهي في فبراير 2014م سينتهج أسلوب التغيير بالتوافق ضماناً لوصول السفينة إلى بر الأمان وحينها قلت : وما على الذين يطالبون الرئيس عبدربه منصور هادي بسرعة اتخاذ قرارات قوية وعاجلة تأخذ شكل الصدمة إلا أن ينتظروا مثل هذه القرارات فهي في تصوري غير واردة، ويبدو واضحاً أن التغيير سيأخذ أشكالاً متعددة ومنها "قص الأجنحة" لكن كل أساليب التغيير التي ستكون متنوعة سوف تنتج عن توافق ورضا بين الموقعين على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.

وكان واضحاً حينها أن أمريكا والغرب ودول الخليج ترغب في التدخل الهادئ لتخفيف نفوذ أقارب الرئيس السابق "صالح" في قيادة الجيش والأمن قبل إزاحتهم، وذكرت صحيفة «الواشنطن بوست» في ذلك الوقت أن الولايات المتحدة تريد أن تلعب ببطء تدريجيا لكي تزيح أقارب صالح من قيادة قوات الجيش والأمن والانتقال إلى جيش أكثر احترافا وهذا ما تم بالفعل بعد عام وشهر بالتحديد في 10 أبريل 2013م، فجاءت قرارات استكمال هيكلة الجيش تقيل ما تبقي من أقرباء صالح وتعينهم في مناصب دبلوماسية أو مستشارين لتؤكد ما ذهبنا إليه استناداً إلى «الواشنطن بوست».

لقد كانت سياسة التغيير"بقص الأجنحة" ضرورة قبل عام كون المؤسسة العسكرية والأمنية منقسمة والسلاح منتشراً بشكل مخيف والقوات الضاربة بيد أقرباء صالح وكان هناك توجس من إعادة الأمور إلى المربع الأول وانفجار الوضع في أي لحظة، أما اليوم بعد صدور قرارات الهيكلة فإن التروي والتأني والتأخير في اتخاذ قرارات التعامل بحسم وجدية مع المجرمين والخارجين على القانون يفتح شهية القوى المتربصة بالتغيير والتي تهادنه للقيام بممارسات أكثر جراءة في إضعاف السلطة والدولة.

لم يعد اليوم التغيير "بقص الأجنحة" مجدياً بعد أن فتحت قرارات الرئيس هادي الشجاعة بهيكلة الجيش الطريق أمام اليمن للتعامل مع مصادر التهديد مثل استهداف الكهرباء والتقطعات في الطرق والإختلالات الأمنية في المدن بجدية وحسم وأصبح أسلوب "التغيير بالصدمة" هو المفيد والمجدي مع المجرمين والخارجين على القانون ومراكز القوى التي تقدم لهم الدعم اللوجستي والمساندة المعنوية والمادية.

لقد تمت الإساءة للمؤسسة العسكرية والأمنية بشكل كبير خلال فترة حكم الرئيس السابق وأصبح دورها سلبياً ومدمراً ومعيقاً لبناء المشروع الوطني الجامع نظراً لسيطرة الأهواء والعصبيات القبلية والمنطقية والأسرية على مفاصل قيادة الجيش والأمن بل ضاقت دائرة القيادة العسكرية والأمنية لتنحصر في أسرة واحدة فكانت قرارات هيكلة الجيش ضربة معلم انتظرها أبناء اليمن طويلا كونها أعادت الاعتبار للجيش وفتحت الباب لبنائه على أسس علمية ووطنية بحتة بعيدا عن الولاءات والانتماءات الضيقة وكذلك باعتبارها خطوة مهمة لتعزيز أجواء ومناخات إنجاح الحوار الوطني الشامل.

ويمكن الجزم أن قرارات هيكلة الجيش قد أربكت مراكز القوى وأصابتها "بالدوخة والصداع المؤلم"، صحيح أنها جاءت عبر التوافق لكنها أحدثت الصدمة مما جعل مراكز القوى في حالة إرباك وتشتت والتروي والتساهل وعدم الحسم واتباع أسلوب التغيير بالصدمة مع الإخلال بالأمن في المدن والمباغتة والجدية في التعامل مع من يستهدف الكهرباء أو أي إعاقات تمس حياة الناس ومعاشهم وأرزاقهم سيمكن مراكز القوى من التخلص من حالة التشتت والإرباك وستخرج من "دوختها " وستعيد ترتيب أوراقها واستعادة حيويتها التي فقدتها بفعل صدمة قرارات هيكلة الجيش.

إن تأكيد الرئيس هادي خلال الاجتماع الأول لهيئة رئاسة مؤتمر الحوار الوطني الشامل وأمانته العامة على ضرورة التصدي الحازم للأعمال المخلة والخارجة عن النظام والقانون المتمثلة بالإخلال بالأمن سواء من خلال تفجير الكهرباء أو أي تصرفات تهدف إلى زعزعة الأمن والاستقرار هذا التأكيد القوي يعتبر توجيهاً صريحاً لقادة المناطق العسكرية السبع الجدد بضرورة القيام بواجبهم وكذلك الأجهزة الأمنية وقوات وزارة الداخلية ولا عذر لأحد بعد اليوم، فالجيش والأمن في بلد كبلادنا اليمن كان ولا يزال هو الضامن في هذه المرحلة الخطيرة والحساسة لتواصل عمليات التغيير الجذري والشامل لأوضاع البلاد وواقعها المتردي من خلال قيامه بالدور الإيجابي لتأمين مسيرة التغيير باعتباره حامياً للمشروع الوطني الهادف إلى بناء كيان يمني وطني ديمقراطي مدني.

أخيراً : يمكننا الجزم بكل ثقة بأن القوى السياسية ستتحاور في مؤتمر الحوار الوطني بعد قرارات الهيكلة في ظل مناخ حر وديمقراطي وستأتي مخرجات الحوار الوطني ملبية لطموحات الشعب وستلقى طريقها إلى التطبيق دون أي ضغط من مراكز القوى التي كانت تحتكر السلطة والدولة والجيش والأمن والمطلوب فقط هو التعامل بحزم وقوة مع الخارجين على النظام والقانون.

بين اليأس والأمل (8)

داخل أروقة الحوار

ناجي عبدالله الحرازي

من أتيح له اجتياز العوائق أو الإجراءات الأمنية والوصول إلى مقر انعقاد مؤتمر الحوار الوطني في العاصمة صنعاء خلال الأيام الماضية، والتجول في أروقة وقاعات الحوار الوطني، التي جمعت من يفترض أنهم أمل اليمن في مستقبل أفضل، سيلاحظ مؤشرات إيجابية لم تتناولها وسائل الإعلام أو مواقع التواصل الإعلامي أو تهتم بها بنفس القدر الذي ركزت فيه على السلبيات وبعض الأحداث أو المواقف المزعجة,

بعض هذه المؤشرات الإيجابية ملموس ولا خلاف فيه سيشعر به كل من أتيح له التجول في قاعات وأروقة مقر انعقاد أعمال المؤتمر، وبعضها قد يحتاج لبعض الوقت لكي يتجاوز حدود مقر أو مقار انعقاد جلسات الحوار المنتظرة، ويخرج إلى الشارع لكي يشعر به كل اليمنيين وهم يتطلعون لما سيسفر عنه هذا الحوار.

خلال التجول في أروقة وقاعات الحوار سيلاحظ المرء أن ما يوحد المشاركين فيه، وإن اختلفت مكانتهم الاجتماعية أو درجتهم الوظيفية أو آراؤهم ووجهات نظرهم حول القضايا المطروحة للحوار، أصبح أكثر مما قد يفرق بينهم من حيث السن أو لون البشرة أو الجنس أو حتى المكانة السياسية أو الإجتماعية.

الجميع باتوا يشعرون بأنهم سواسية كأسنان المشط، بلا فوارق وهمية أو اختلافات شكلية أو عقد توارثوها من السنوات الماضية ..

شيخ المشايخ يمشي بأمان وسط الناس بدون مرافقين مسلحين ويمد يده لمصافحة من يريد بدون شكليات، والوزير الحالي أو السابق يتحدث مع زملائه وزميلاته في الحوار بدون حواجز .

وكما صرح العديد من أعضاء المؤتمر مؤخرا فإن أجواء لقاءاتهم التي بدت متوترة في بادئ الأمر.

أصبحت مع مرور الأيام واقترابهم من بعض وتناولهم الطعام معاً، أكثر ودية، وكأنهم يعيشون عملية مصالحة وطنية.

و هذه إحدى الإيجابيات التي يرى المراقبون أنها ستجعل مهمة المشاركين في الحوار أكثر يسرا، وستمكنهم من الخروج بالنتائج المطلوبة أو المأمولة .

وهناك أيضا إيجابية متعلقة باستفادة جميع المشاركين في الحوار، إن لم نقل أغلبهم، من أجواء الحوار الودية، وبالتالي ابتعادهم عن التشنج أو التعصب لأفكارهم ورؤاهم المسبقة، والاستعداد للاستماع للآخر ومناقشته بروح المصالحة لا بروح التنافس والمكايدة واصطياد الأخطاء فقط.

هذه الأجواء الايجابية نتطلع جميعاً لأن تسود الشارع اليمني بحيث يشعر الناس أنهم شركاء في ما يدور داخل أروقة وقاعات جلسات الحوار، وفي ما قد يتوصل إليه أو يتفق عليه المشاركون، بحيث لا تحل علينا المرحلة التالية من عملية بناء اليمن الجديد الا وقد اتفقنا على تنفيذ مقررات وتوصيات مؤتمر الحوار الوطني بلا تردد أو مماطلة، وتنطلق البلاد إلى المرحلة التالية.

ذلك أن الجهد الذي سيبذله المشاركون في الحوار لابد أن يصاحبه جهد ميداني مماثل يشمل الناس جميعا في كل مكان من أرض اليمن الحبيب، ليشعروا بأنهم جميعا يتحملون المسئولية .. فالشعور بالمسئولية المشتركة هو وحده ما سيمكن البلاد والعباد من تجاوز الأزمة والمضي قدما نحو مستقبل أفضل ..